



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

محاضرات مادة

القياس والاشتقاق

السنة الثانية ماستر لاسنات عربية

أستاذ المادة: الدكتور فاتح مرزوق

البريد الإلكتروني:

f.merzouk@centre-univ-mila.dz

الموسم الدراسي: 2027/2026

المحاضرة الأولى: القياس ومفهومه عند النحاة واللغويين

أولاً: مفهوم القياس: سنحاول تبين القياس من حيث المعنى اللغوي والاصطلاحي:

1.1. لغة: ورد معنى القياس في المعاجم اللغوية بمعنى التقدير؛ حيث يقول (ابن منظور) في (لسان العرب): "قاس

الشيء يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه، وقيسه؛ إذا قدره على مثاله، تقاس القوم: ذكروا مآربهم، وقاسهم إليه: قاسهم به، وقيس: اسم وجمعه أقياس".

وأما في معجم (مقاييس اللغة) فقد ورد بمعنى المقدار وذلك في قوله: "القاف والواو والسین أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يصرف فتقلب واوه ياء، والمعنى في جميعه واحد... ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء والمقدار: المقياس؛ تقول: قايست الأمرين مقايسة وقياساً". نلاحظ أنّ معجم (المقاييس) من الفعل قاس بمعنى قدر؛ فاتخذ ابن فارس معجمه من القياس، وهنا إشارة أنّ القياس يعتمد على الجذر.

ويعرفه (الرحشري) (538 هـ): "قيس: قاسه به وعليه وإليه قياساً وقياساً واقتاسه. ورجلٌ قياسيٌ، وهو مقيس عليه.

وقاسه بالمقياس والمقاييس الصحيحة. وقايست بين الشيئين". والأمر ذاته عند الرحشري؛ فالقياس عنده بمعنى التقدير.

1.2. اصطلاحاً: ذكر (ابن الأنباري) أنّ القياس "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" وهنا إشارة إلى

أنّ القياس عند العرب مبني على:

- المنقول (الأصل): وهو ما نقل عن العرب الأقحاح الخُلص (السماع) = الأصل.

- غير المنقول: وهو الفرع (المثال)؛ أي: الذي قيس على الأصل/ المنقول؛ شريطة أن يكون في معناه، أضف إلى أنّ

هناك دليلاً آخر، وهو الاعتماد على القاعدة المستقرة من الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالتقلّ الصحيح.

ومن هنا عُرّف (ابن عصفور الاشبيلي) النحو على أنّه: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب". أي:

المعيارية في محاكاة الكلام العربيّ كما سُمع منهم وبطريقتهم؛ مع اتّخاذ قالب الكلام الصحيح الفصيح.

وعرفه (علي بن عبد الله الرماني) (384 هـ) قائلاً: "هو الجمع بين الأوّل والثاني يقتضيه في صحّة الأوّل صحّة الثاني

وفي فساد الثاني فساد الأوّل".

ومحصلة القول من هذا التعريف أنّ القياس هو الجمع بين أمرين؛ فإذا صحّ الأمر الأوّل صحّ الأمر الثاني، أمّا إذا فسد

الأمر الثاني أدّى بالضرورة إلى فساد الأمر الأوّل.

ومن خلال التعاريف السابقة تتبيّن العلاقة القائمة بين التعريف اللّغويّ والاصطلاحيّ. وهذا ما أشار إليه الباحث

(علي أبو المكارم) إذ يرى أنّ التعاريف اللّغويّة والاصطلاحية للقياس تسجّل "أمور ثلاثة:

الأوّل: هو ما أشرنا إليه من محاولة الرّبط بين المدلولين: اللّغويّ والاصطلاحيّ للفظ القياس، فالقياس اللّغويّ مصدر

قياس: بمعنى: قدّر. والمقايضة اللّغويّة تعني تقدير شيء بشيء؛ فتتضمّن بالضرورة ركنين هما: المقدّر والمقدّر عليه، ولكن

المدلول اللّغويّ يقف عند هذا الحدّ، دون أن يشير إلى وجود شروط محدّدة يتمّ فيها وبها هذا التّقدير؛ ولذلك فإنّ المدلول

اللّغويّ للفظ يشير إلى وجود عمليّة شكلية يتمّ بها إلحاق شيء بشيء، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتمّ بها صورته.

والثاني: أنّ المفهوم الاصطلاحيّ في تصور علماء هذه المرحلة لم يغيّر كثيرا من المدلول اللّغويّ؛ إذ اعتمده ثمّ امتدّ عنه

فهو بدوره عمليّة شكلية يتمّ فيها إلحاق فرع بأصل.

والثالث: ... تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس؛ إذ تكاد تجعله امتدادا تلقائيّا وتطوّرا طبيعيّا

لمدلوله اللّغويّ، وكأنّ هؤلاء العلماء يقولون: إنّ القياس بهذا المعنى ليس أمرا جديدا على الباحث التّحويّ، إذ هو حقيقة

معروفة تكشف عنها دلالات الألفاظ".

وتجدر الإشارة إلى أنّ من المحدثين من يرى أنّ القياس عبارة عم محاكاة للكلام العربيّ، وهذا ما وضّحه (عبّاس حسن)

في تعريفه للقياس قائلا: "القياس محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلا منها على كلامهم، في صوغ أصول المادة

وفروعها وضبط الحروف وما يتبع ذلك".

والمقصود من القياس هو محاكاة كلام العرب كما هو وهو ما يعرف بالنحو الاستقرائي أو الاستعمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن (ابن الأنباري) عدّ القياس من أدلّة صناعة الإعراب؛ حيث يقول: "وأدلة صناعة الإعراب

ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال".

والمُنْعَمُ المَجْلُ نظره يجد أنّ القياس عند (ابن الأنباري) أساس في النّحو؛ بل يتحقّق من دونه، وهذا ما نقله

(السّيوطيّ) عن (ابن الأنباري) إذ يقول: "اعلم أن إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق لأنّ النّحو كلّ قياس؛ ولهذا قيل في

حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو".

ويرى (ابن فارس) أنّ القياس من أضرب كلام العرب؛ إذ يقول: "وقد قلنا: إنّ كلام العرب ضربان: منه ما هو

قياس... ومنه ما وضع وضعاً".

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلام العرب كلّ قياس حسب ما يراه (ابن فارس) بقوله: "أجمع أهل اللغة -إلا من شدّ منهم-

أنّ كلام العرب كله قياس، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض".

2- أهمية القياس في الدرس اللغوي: المتمعن في الدرس اللغوي يلحظ أنّ القياس له أهمية جُلى، كما تتّعيّا أهميته في أنّه حافظ اللّغة ومطوّرها عبر العصور.

وفي هذا الموضوع يشير (محمد الخضر حسين) إلى أهمية القياس في اللّغة بقوله: "فالقياس طريق:

-طريق يسهّل به القيام على اللّغة؛

-ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أنْ تفرع سمعه من قبل؛

-أو يحتاج في الوثوق من صحّة عربيّتها على مطالعة كتب اللّغة أو الدّواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها...؛

-صيغ الكلم واشتقاقها".

وهنا نشير إلى أنّ أهميّة القياس عند اللّغويّين القدماء برزت في مراحل نضج النّحو العربيّ ومن مظاهر هذا النّضج نضج القياس؛ فقد عُني به اللّغويّون والنّحاة أيّما عناية "فقد نضج القياس النّحويّ الذي تأثّر بالدراسات الفقهيّة والكلاميّة، ولا سيما عند الخليل بن أحمد. فبينما كان القياس عند ابن أبي اسحاق هو القواعد المستنبطة. وعند أبي عمرو بن العلاء قياس ظاهرة لغويّة بظاهرة لغويّة؛ أي: أنّه يتميّز بالواقعيّة اللّغويّة"

3- أنواع القياس في اللّغة: أشار (تمام حسن) في كتابه (الأصول) إلى أنواع القياس في عُرْف النّحاة؛ على أنّه

قسمان: (القياس الاستعماليّ، والقياس النّحويّ) حيث يقول: "أنّ القياس في عرف النّحاة كان إمّا من قبيل القياس الاستعماليّ، وإمّا من قبيل القياس النّحويّ:

-والأوّل: هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً، وإمّا يكون تطبيقاً للنّحو؛

-أمّا الثّاني: فهو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) والقياس التّطبيقيّ الاستعماليّ هو وسيلة كسب اللّغة في الطّفولة".

ويتّضح من قول (تمام حسن) أنّ (ابن الأنباري) هو من أشار إلى هذا النّوع من القياس والمسمّى (القياس

الاستعماليّ).

وأما القياس النّحويّ، فقد عبّر عنه في قوله: "وفي هذا الوجه يقول ابن الأنباري: القياس حمل فرع على أصل بعّلّو،

وإجراء حكم الأصل على الفرع".

4- السّماع أصل القياس: أشرنا سلفاً أنّ القياس يعتمد اعتماداً فصلاً على المسموع من كلام العرب الذين تُرتضى

عربيّتهم، وهنا وجد علم أصول النّحو (قواعد من شواهد).

اللّغة مسموع (المدوّنة اللّغويّة) = جمع + تدوين + قياس (على المسموع الصّحيح).

النَّحَاة = استلموا مشعل المدوَّنة + التَّصنيف = استنتاجات علميَّة للغة المحكيَّة + اللُّغة المرويَّة.

القياس = المشاع + المطرَّد والكثير (التَّحو علم + الصَّرْف = ما لا يقبل إلا القياس على الصَّحيح).

ونستنتج أنَّ القياس لا يخرج عن المسموع، ولنا أنَّ نمثَّل بما وقع للفراء؛ حيث إنَّه قاس (سَيَّان) على (شَتَّان) بكسر الشَّين والسَّين؛ حيث يقول (السَّيوطي): "إنَّ كان قاله قياساً فقد أخطأ وإنَّ كان سمعه من عربيٍّ؛ فقد خالف سائر العرب". وعليه نخلص أنَّ القياس يتعمد على ركائز ثلاث:

- رصد الظواهر اللُّغويَّة + تصنيفها = اتِّفاق التَّركيب النَّحويِّ + القياس الصَّرفيّ.

- استبعاد كل صيغة لم ترد في السَّماع العربيّ، ولو وافقت القياس.

- إخراج كل قياس خراج عن القاعدة المطرَّدة (الشَّاذ + النَّادر + القليل).

5- القياس في الدَّرس اللُّغويّ: سنحاول تبيان أنواع القياس في الدَّرس اللُّغويّ:

5-1- القياس في البلاغة العربيَّة: اهتمَّت البلاغة العربيَّة بمراعاة مقتضى الحال؛ أي: أنَّ المتكلِّم يراعي سَنَنَ العرب في قولها، وطريقة نظمها للكلام، وسلاسة تركيبها، وبراعة أسلوبها دون الحَيْد عنها؛ أي: أنَّ ثَمَّة سَمَنًا في كلامها لا بدَّ أن تقيس عليه؛ نحو:

- التَّقديم والتَّأخير = إليه ترجعون / ترجعون إليه / إنَّا أنزلناه

- المناسبة = برَبَّ النَّاس + ملك النَّاس + إله النَّاس / (عَبَس وتولَّى).

- الاختيار اللفظي: جاء / أتى + أعطى / منح + الخسران / خسر / خساراً....

وهنا نشير إلى أنَّ البلاغة في الكلام يُراعي التطابق لمقتضى الحال مع فصاحته؛ وقد أشار السَّيوطي في (عقود

الجمان) إلى هذا بقوله: "البلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته، والحال هو الأمر الدَّاعي إلى التكلُّم على

وجه مخصوص، ومقتضاه يختلف بحسب اختلاف مقامات الكلام" نلاحظ من خلال رأي السَّيوطي لمفهوم البلاغة أنَّها ترتكز

على التَّراتب المنطقيّ

5-2- القياس في علم الصّرف: أشار العلماء قديماً إلى علاقة القياس بالصّرف، وسنختصر ههنا على العلاقة

القائمة من خلال التعاريف التي ذكروها له:

- ابن جيّ: ذكر (ابن جيّ) في كتابه (المنصف) القياس وعلاقته بعلم الصّرف كذا مرّة، ممّا يدلّ على أنّ القياس أصل عمدة في هذا العلم؛ حيث يقول: "وقد يؤخذ جزء من اللّغة كبير بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلّا من طريق التّصريف. وذلك نحو قولهم: إنّ المضارع من (فَعَلَ) لا يَجِيءُ إلّا على (يَفْعُلُ) بضمّ العين، ألا ترى أنّك لو سمعت إنساناً يقول: كَرُمَ يَكْرُمُ بفتح الرّاء من المضارع؛ لقضيت بأنّه تارك لكلام العرب".

- ابن الحاجب: (معرفة الأبنية): حيث يقول: "التّصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" يخصّ هذا التّعريف موضوع علم الصّرف، وهو البحث عن أحوال الأبنية؛ أي: الهيئة التي نظمت عليها حروفها وحركاتها، ومن ثمّ يقتصر علم الصّرف على هيئة نظم حروف الكلمة من حيث ترتيبها وترتيب حركاتها وسكناتها.

- ابن فارس: (معرفة السّياقات المختلفة): أشار (ابن فارس) إلى أنّ علم الصّرف يعتمد على معرفة السّياقات المختلفة وهذه السّياقات إمّا تخضع لأقيسة مختلفة؛ باختلاف الأقيسة إمّا يستدعيها السّياق؛ إذ يقول: "وأما التّصريف فمن فاته علمه فاته المعظم؛ لأنّا نقول (وَجَدَ) وهي كلمة مبهم؛ فإذا صرّفنا أفصحنا فقلنا في المال (وُجِدَ) وفي الضالة (وَجَدَانًا) وفي الغضب (مُوجِدَةً) وفي الحزن (وَجْدًا)".

وتجدر الإشارة إلى أنّ (السّكاكي) أشار إلى هذا الأمر المهمّ بصريح القول؛ حيث يقول: "اعلم أنّ علم الصّرف هو تتبّع الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة؛ ونعني بالاعتبارات، أنّه جنس المعاني، ثمّ قصد لجنس جنس منها، معينا بإزاء كلّ من ذلك طائفة من الحروف، ثمّ قصد لتنويع الأجناس شيئاً فشيئاً" يتبيّن من قول (السّكاكي) أنّ علم الصّرف يقوم على أساسين:

- المناسبات؛ أي: مقتضى الحال والسّياقات المختلفة بحسب مقامات الكلام؛
- الأقيسة؛ أي: القوالب الصّرفيّة المختلفة، وهي تلك الأبنية التي استنتجها العلماء من تتبّعهم لكلام العرب.

6- اتّجاهات القياس في الدّرس اللّغويّ: ذكر (دوكوري ماسير) أنّ اتّجاهات القياس في الدّرس اللّغويّ انقسمت

ثلاثة أقسام وهي :

6-1-الاتّجاه الأوّل: القياس المقيّد: اعتمدت عليه البصرة في تقييدها للنّحو العربيّ؛ أيّ: أنّ البصرة قيّدت

الدائرة الجمعيّة الخاصّة بالمدوّنة اللّغويّة؛ وعليه؛ فنستنتج أنّ دائرة القياس تتّسع باتّساع دائرة السّماع/ النّقل، ونقصد هنا القبائل العربيّة المحتجّ بها.

6-2-الاتّجاه الثّاني: القياس المطلق: اهتمّت واغتمّت به الكوفة؛ حيث اعتمدت على كل ما سمع من كلام

العرب؛ شاذّها ونادرها، وقليلها، وكثيرها وهلّم جرّاً من ذلك؛ والعكس.

6-3-الاتّجاه الثّالث: إنكار القياس: تبنّاه النّحويّ (ابن مضاء القرطبيّ) صاحب المذهب الظّاهريّ (المدرسة

الظّاهريّة) وهي إشارة إلى ما قد كان فعله في الدّرس النّحويّ، وممّن سبقه من النّحاة؛ إذ إنّ ثار على القياس والعلل. ولعلّ مذهب الظّاهريّ واقتداء بشيخه هو الذي استدعاه لذلك.